

الملكية ال
جماعية إمكانات جديدة للجماعات الريفية الفقيرة
للباحث / Sean O Siochru

التحدي للمجتمع الريفي:

من المعروف حاليا وعلى نطاق واسع، حتى بالنسبة للبنك الدولي، ان سوقا حرة ومتناسقة مع قواعدها الصارمة والمفروضة، يمكن ان يفشل في بعض الظروف، ومن ضمنها الوصول الى المناطق الريفية المنخفضة الدخل، ورغم الزيادة الملحوظة فيما يتعلق بالنية التحتية والاتصالات و الأترنت، فإن الجماعات الفقيرة في منطقة الجنوب و أغلبية شعوب افريقيا جنوب الصحراء تبقى غالبا خارج هذه الإمكانيات وهذا يشكل احد الموضوعات الرئيسية للقمة الدولية للمعلوماتية، وهذا يرتبط بشكل مكثف مع مناقشات حول آليات التمويل و أجندة التضامن المعلوماتية.

يوجد توافق عام حول العائق الرئيسي لذلك، فالشعوب المشتتة ومستويات الدخل المتدنية تمثل تكلفة عالية، ومكاسب اقل للوكلاء، وطبقا للمصطلحات المتفق عليها فإن هذه الشعوب تعد غير ذي جدوى من وجهة النظر الاقتصادية سواء بالنسبة لمتعهدي السواق او المتعهدين الدائمين من جهة أخرى، فحشد الجهود في مراكز التليفونات او مقاهي الأترنت من شأنه ان يزد معدلات الاستخدام إلا ان التحدي الأساسي يبقى في التوسع في هذه الشبكات. وهذه الوثيقة تتناول حلا آخر وتتضمن شكلا تأسيسيا لقرون من آخر الاختراعات التكنولوجية.

إن تركيبة من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا وهي شركات للملكية الجماعية، وأيضا بالنسبة للتكنولوجيا الرقمية والمماثلة والتي تستطيع ان تعرض قدره كبيرة عن توسعه الشبكات وتقديم خدمات جديدة للجماعات الفقيرة في المناطق الريفية وهذا بدوره من شأنه تقليل التكلفة وزيادة القيمة المضافة لتلك الجماعات، وبما يسمح بخلق مجال تجاري جديد له صفة الدوام من الناحية الاقتصادية ويتمتع بقوه من أي شيء آخر بالاضافه الي ان الاتجاهات والأفكار العادية التي تنشأ عن ذلك لاحقا وتمثل عائقا أمام هذه الاختراعات من الممكن ان تتخفف أو تصبح سهله في المستقبل.

ان بتطبيق نفس المبادئ المتعلقة بالمشاركة والسيطرة الجماعية من الممكن ان تزيد بشكل ملحوظ امكانيه تطبيق نمو الشبكات العامة والخاصة والجماعية في مجال الخدمات (المهجنة)

لماذا شركات ذات ملكية عامه ؟

لوحظ العديد من مزايا المتعلقة بالملكية الجماعية في مشروعات البنية التحتية في الدول المتقدمة وكذلك في الدول النامية في مجالات الري ، توصيل مياه وحتى في بناء محطات الكهرباء المحلية والكباري وكل ما يتعلق بالملكية الجماعية فان التحكم والمشاركة الديمقراطية تجعل من هذه المجالات أكثر فاعليه وذات تكلفه منخفضة. وفي العقود الأخيرة فان منافع المشاركة والملكية الجماعية فيما يتعلق بتقويتها فقد حققت نتائج طيبة. التركيز علي اتجاة الجماعة يحقق المكاسب التالية:

- الموارد الجماعية مثل الايدي العاملة والممتلكات العامة يتم تعبئتها لتحقيق التنمية وخفض التكلفة.
- تجنب العوائد الكثيرة من الاستثمارات التي يتمسك بها المستثمرين من القطاع الخاص حيث ان المكاسب يتم إعادة استثمارها لتخفيض التكلفة وتحسين الخدمات.
- وكنتيجة ككونها مبادرة لا تهدف للربح فانه مبدئيا تحقيق أشكال أخري من التمويل وحتى بين الجماعات الفقيرة نسبيا تستطيع ان تنشأ استثمار أولي من اجل تحقيق احتياجا من التنمية.
- ان الملكية تفرض علي الجماعات تقرير الخدمات وتشارك في امتلاكها بشكل مستديم.
- ان الخدمات المستهلكة يتم خلقها وبشكل كاف مباشر لاحتياجات المستخدمين ن وللذين يستطيعون تحمل تكلفتها وتجنب اختيار الخدمات المميزة أو بمعنى عرض الخدمات الأكثر تميزا لتعظيم الإرباح.
- ان شركه جماعية ناجحة من الممكن ان يعود لهل اثر جيد كعامل محفز لتنمية الجماعة.

قليلون الذين يتحمسون لوجود خلفيه ناجحة فيما يتعلق بالتعاونيات في مجال التليفونات الريفية وحاليا فيما يتعلق بممتلكي خدمات الانترنت والفضائيات ونظم الديجيتال.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية (حيث يوجد مئات عديد من التعاونيات التي تنتفع فيما بينها علي مستوى الشعبي) وحديثا كما في بولندا والأرجنتين فان السلطات المحلية تقوم أيضا بدور مشابه.

وهذا يتحقق في نجاح كبير فيما يتعلق بالأسعار ومستوي الخدمات وهو الأكثر أهميه وهذه الامثله تشير الي المساهمة لخلق أنشطه أخري من التنمية المحلية.

وفي الدول الأكثر فقرا فان السيطرة المشاركة المحلية الجماعية أكثر انتشارا تعد نقطا حرجه لتحقيق نجاح في مشروعات التكنولوجيا مثل (مراكز الهاتف وتحقيق التنمية).

وفي السنوات الأخيرة فان البرامج السريعة للتوسع علي المستويات المحلية في الهند، وتشمل أيضا التزود بالشبكات والتنمية المتعلقة بتطبيق سيطرة الجماعة. مبادرة اكشاي في ولاية كيلا الهندية تتوسع حاليا في أكثر من 60 مركز معلومات

وتشكل نموذجا طيبا للتعاون علي المستوي الشعبي والخاص والجماعي تحت إشراف وسيطرة الإدارة المحلية.

دور التكنولوجيا:

في الواقع فإن الملكية الجماعية ذات النماذج المتعددة فأنها تحمل أوجها كثيرة للتطبيق ولكنها تتشابه في غياب الإبطل بين المستويين الأساسيين للتكنولوجيا عن المستوي الوطني والدولي ومع ذلك فإن الاختراعات التكنولوجية تعزز من قدرتها للمساعدة في حل مسألة وصول تلك التكنولوجيا الي المناطق الريفية.

ان التكنولوجيا الحديثة خاصة الرقمية تعد مناسبة لانتشار البنية الاساسيه لشبكة الملكية الجماعية استنادا الي مستوى الاستثمار المنخفض لها، حيث ان انتشارها يعد الي حد ما بسيطا وتكلفتها المنخفضة وتوافقها مع الاحتياجات المتعلقة بتلك الجماعة، وان برامج الكمبيوتر المتاحة تتطور حاليا من اجل إدارة الشبكات والتطبيقات الرقمية على نطاق واسع.

ثم التكنولوجيا الرقمية المختلفة بدأت تظهر قيمتها لمستويات الدخل العادية وأحيانا للأقل من العادية ليس فقط بالنسبة للمشروعات النموذجية ولكن أيضا بعض البرامج القليلة ذات الانتشار الواسع، فيم تعميم أجهزة راديو قليلة التكلفة لتصبح سهلة الانتشار بين التجمعات الريفية منخفضة الدخل حيث يتم تنمية المنافع بشكل تام.

انفتاح على المستوى المثالي:

بالطبع فإن العوائق العادية منذ فترة والتي تشك حاجزا كبيرا إمام التقدم في مناطق عديدة بالنسبة لتنمية التكنولوجيا فإن رفض الاختراعات بشكل مثالي يعود أحيانا الي الرغبة في تطبيق سياسة أكثر نفعية وأحيانا يعود الي أساليب الدفاع المشتركة عن تلك المصالح، وحديثا فإن الحد من تحديد النموذج الواحد والفشل في تحقيق مصالح متاحة للجميع، كل ذلك أصبح محل نقاش من قبل معارضة مزدوجة في المناطق الجديدة الأقل سكانا.

في الوقت الحالي فإن الاحتياج الي التكنولوجيا أصبح ذو أوجه عديدة وينطبق ذلك من كونها ملكية هامة عالمية بسبب بعض محتويات شبكات التكنولوجيا و مبادئ أخرى من ضمنها حيادية التكنولوجيا والشفافية وإمكانية إقامة بنية أساسية للشبكات الأصلية بين المانحين والمقرضين في بلاد عديدة نامية.

بدأت تظهر موجه تتركز على إقامة تلك الشبكة كل منهما ذات اتجاهات مختلفة في الإمكانيات العادية والملكية حيث يعتبر ان الملكية العامة والخاصة والمشاركة والسلطات المحلية والجماعات، كل منهما له دور يقوم به.

ومع ذلك فإن طريق تلك الاختراعات النموذجية ما زال طويلا، إلا انه تواجد شكوك حول إشكالية تلك التكنولوجيا التي أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا حيث يعد كل منهما ذات إمكانيات مختلفة.

الديناميكية على المستوى المحلي:

تلك الاختراعات التكنولوجية وبريق انفتاحها العادي يكن ان يفتح طريق إمام ديناميكية قوية على المستوى المحلي ويمكن ان تسير في عدة اتجاهات: الاتجاه الأول هو القطاع الخاص الذي يستند الى دعم من رأسمال خارجي او مساهمين

و الاتجاه الثاني هو نموذج الملكية الجماعية، والنموذجين الخاص والجماعي يجب كل منهما ان تكون له مكانة، وكل منهما له اتجاهات وظروف مختلفة، الا ان كل منهما له منطقة نفوذ حيث توجد إمكانات لكل منهما.

ومن المحتمل ان الاستثمارات الخاصة تقبل عليها القطاعات التجارية والتي تحقق ميزات سهلة بالنسبة لهذا القطاع الخاص، ومن ضمنها أيضا متلقي القروض والمانحين الدوليين، وفي مناطق أخرى حيث يتم تعزيز الاقتصاد المحلي والملكية الجماعية يجب ان يتم تشجيعهم من منطقتي الخدمات التي تنتج عن هذه الملكية الجماعية.

ومع ذلك فإن الوضوح التجريبي لنموذج الملكية الجماعية الذي يوفر منافع عظيمة عديدة خاصة في سياق التنمية.

وهذا النموذج للملكية الجماعية القائم على نفس المبادئ والذي يسعى الى التوسع في الشبكات في داخل هذه المجتمعات الريفية الفقيرة من اجل توفير خدمات متاحة للجميع والذي يؤكد على ان هذه الخدمات لها دور أكبر من التنمية فيما يتعلق باحتياجات هذه المجموعات، وانه يقوم أيضا بدور كعامل مساعد وداعم لأنشطة أخرى من التنمية، ومع ذلك فإن هذا النموذج يجذب إطراف وطنية ودولية قليلة للقيام به، من منطلق المنافع الوطنية والتعاونية لهذا النموذج، ولذلك فإن نموذج الملكية الجماعية يستحق ويتطلب اهتماما خاصا من جماعات التنمية الوطنية والدولية، وكذلك من قبل الحكومات التي تهتم بدور التكنولوجيا في مجال التنمية.

ما الذي يجب ان نقوم به؟

يوجد توافق عام بالنسبة الى ان أي نموذج فردي للشبكة المحلية وتنمية مجال خدمات التكنولوجيا، قد لا يستطيع ان يتناسب مع كل الأماكن. والجهود الرامية الى تطبيقه لها اختلافات عديدة، فهناك ثلاثة خصائص مختلفة وهي:

1- المستخدم أو التعاوني للملكية الجماعية.

2- شبكة الملكية للحكومة المحلية.

3- النموذج التجاري لهذه الجماعة.

وكل من هذه الخصائص يمكن ان يكون مناسباً في ظروف مختلفة ومع ذلك فهم يشتركون في أوجه أخرى مثل إمكانات التمويل والعائد على المستوى الوطني والمحلي، بينما التركيز على نموذج الملكية الجماعية يزيد من إمكانية ودوام استخدام التكنولوجيا.

والحقيقة انه في المجتمعات الفقيرة فإن مثل هذه الشبكات تحتاج الى طريقة خاصة وتفضيلية في التعاون والدعم، وأن الهدف من دعم مثل هذه الاستثمارات هو تأمين استمرارية مثل هذه الخدمات على المدى البعيد لهذه الجماعات.

الاستثمار والتمويل:

في الوقت الذي يتوافق فيه الجميع حول أهمية ضمان التمويل الكبير لتطبيق أجندة التضامن المعلوماتية، الى ان هناك نقاش مستمر حول إيجاد آلية جديدة للتمويل وإنشاء صناديق لها مصادر أخرى للتمويل او ان تكون الآليات المتاحة كافية. وهناك حالة إجبارية من شبكات الملكية الجماعية تقع في مفاهيم آليات جديدة للتمويل ويجب ان تبلى احتياجات التنمية المطلوبة والتي تخدم الفقراء طبقا لإعلان الألفية.

إن شبكات الملكية العامة يتم إنشائها في أماكن من المفترض ألا تحمل آمالا لتطبيق التكنولوجيا من وجه نظر القطاع الخاص او التمويل العام في الظروف الحالية، ومع ذلك فإن المكاسب الكبرى للتجمعات الفقيرة من وجه نظر تعزيز دور التنمية الواسعة تعد جديرة بالتوثيق.

إضافة الى ان حالة عدم الرغبة في تحقيق مكاسب والمميزات المتعددة لشبكات الملكية الجماعية، ومن بينها بناء المعرفة وتقويتها فإنها تتفق مع مبادئ التنمية كما انه ان استهلاك الخدمات المتاحة يشكل هادفا فوريا للخدمات الملكية الجماعية ويعد جزء اوسع من إطار التنمية.

الى جانب احتمالات جديدة لآليات عاجلة، فإن بعض أدوات التمويل الدولي المتوفرة والتي تخصص حاليا فالاستثمار في مجال البنية التحتية للقطاع الخاص في التجمعات الفقيرة، ومن الممكن أيضا ان تشكل صورة بسيطة للملكية الجماعية على سبيل المثال.

فإن بعض المانحين قد تعاونوا لتشغيل ما يطلق عليه فريق التنمية للبنية التحتية الخاصة، والذي يتم تعينته للاستثمارات الخاصة في مجال البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة ويقومون بغدارة برامج عديدة في مجال الاستثمارات الخاصة للبنية التحتية في افريقيا واسيا بما في ذلك المشروعات الرائدة.

ومع ذلك فإن أي مستوى مميز من تطبيق شبكات الملكية الجماعية يجب ان يلقي دعما على المستوى الوطني والدولي ومجموعة خاصة من إجراءات التمويل سواء الوطنية او الدولية المفيدة.

وفي المقام الأول فإن الإعانات الحكومية لتطبيق جزء من النفقات الأساسية لعملية البناء والتي تعد مصدرا منطقيا، تلك النفقات تعد مصدرا عالميا.

ثانيا يجب تطبيق تسهيلات الى القروض الصغيرة التي تسدد على المدى البعيد ومن الفض ان تشمل ضمانات لهذه القروض.

ثالثا يجب توافر المساعدة لإدارة هذه البرامج لحشد صناديق الاستثمار على المستوى المحلي وكذلك المستخدمين ومنظمات التنمية المحلية، والحكومة المحلية وآخرين و يمكن ان يتم ذلك في إطار مؤسسية وقانونية.

التطبيق المفضل:

بغض النظر عن التمويل فإن التشجيع على الملكية العامة (كتشجيع التنافس أو أي شيء آخر) يتطلب تطبيقا جيدا لإزالة العوائق الغير ضرورية التي تعترض مبادرات التنمية.

ان قرار مهما يمكن ان يضمن تشجيعا وطنيا للتكنولوجيا فيما يتعلق بالملكية الجماعية وهذه المساعدة والرعاية والتطبيق تمثل حزمة مشتركة من السياسات الموجهة الى الاحتياجات وأنشطة التكنولوجيا فى المجتمعات الريفية الفقيرة. وإن السياسة الوطنية عليها ان تحدد المناطق التي تفتقر الى مثل هذه الرعاية والأخرى التي يجب إعطاؤها اهتماما خاصا و تنشئ نظاما قانونيا مناسباً وكافياً ومرنا لتقديم الدعم الى النظم التعاونية لتلك الممتلكات.

كما ان السياسات الوطنية يجب عليها إلغاء الضرائب على المنشآت التي لا تسعى لتحقيق الربح، وان تضع إليه لضمان إعادة استثمار الفائض، وان تخلق بيئة مشجعة لانتشار الشبكات الجماعية والمحلية فى المناطق المختارة، ولتحقيق ذلك يجب ان تقوم بما يلي:

- أ- الرخص الممنوحة يجب ان تكون من وجه نظر تكنولوجية ومحايدة لضمان أفضل أداء للخدمات.
- ب- إيجاد نوع من المرونة والتوافق فيما يتعلق بمنح الرخص.
- ت- إجراءات منح الرخص للخدمات الرقمية يجب ان تكون بدون تكاليف او إجراءات إدارية.
- ث- أسعار الاشتراك لتلك الخدمات يجب ان يتحدد بشكل مناسب.
- ج- تشجيع سياسة الاشتراك الحر فيما يتعلق بالشبكات الوطنية.

ولإنشاء شبكة الملكية الجماعية يستلزم كفائه أو القدرة على بناء الكفاءة، راوربما الكفاءة التجارية والفنية تكون نادرة على المستوى المحلى، إلا ان ذلك يمكن معالجته من خلال التبادل الدولي وبناء شبكات عن طريق تبادل الخبرات وهذا الدعم يمكن ان يتم على نطاق واسع وبالتالي فإن تكاتف الجهود يمكن ان يؤدي الى تنمية فى بعض المناطق المهمشة على الرغم من ان القائمين على ذلك وقوى السوق لا تظهر اهتماما بهذه المناطق. حيث ان الاختراعات هي اقل جمودا بالنسبة الى لتلك التي تشكل تقدما فى مناطق أخرى، وان تقدم سريع من الممكن ان يتحقق بسهولة